واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور الإسلامي

Economic corruption in the Arab countries according to corruption perceptions index and ways to combat it from the Islamic perspective

حمودة نصيرة

جامعة سوق أهراس: naciralmd@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/19 تاريخ القبول: 2022/06/07 تاريخ النشر: 2020/06/11

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية مع التركيز على حالة الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019) إضافة إلى بحث سبل مكافحته من المنظور الإسلامي.

وتم التوصل في هذه الدراسة إلى أن الدول العربية بما فيها الجزائر تعاني من استشراء ظاهرة الفساد الاقتصادي. و رغم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر إلا أنها حلّت في المرتبة 106 دوليا من أصل 180 دولة شملها تقرير مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019، ما يفرض ضرورة الإسراع في مكافحة انتشار هذه الظاهرة بجدية من خلال تطبيق وتفعيل كل من الإستراتيجية الوقائية والعقابية التي نص عليها التشريع الإسلامي.

الكلمات الدالة: الفساد، الفساد الاقتصادي، مؤشر مدركات الفساد، منظمة الشفافية الدولية، التشريع الإسلامي.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of economic corruption in the Arab countries focusing on case of Algeria according to Corruption Perceptions Index for the period (2003-2019), in addition to discussing ways to combat it from the Islamic perspective.

It was concluded that the Arab countries, including Algeria, suffer from the widespread of economic corruption phenomenon. Despite efforts to combating economic corruption in Algeria, it ranked 106 th out of 180 countries in Corruption Perceptions Index (2019). This imposes the need to accelerate the fight against the spread of this phenomenon seriously through the application and activation of both preventive and punitive strategy which is provided for in Islamic legislation.

Keywords: *Corruption; Economic Corruption; Corruption Perceptions Index; Transparency International Organization; Islamic legislation.*

المؤلف المرسل: حمودة نصيرة : naciralmd@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعتبر الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة، تتداخل فيها عوامل مختلفة، يصعب التمييز بينها وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر. ولا يمكن لأي مجتمع من تحقيق أي تقدم في طريق التنمية وثقوب الفساد تخترقه من جوانب عدة، كون الفساد ليس بظاهرة عابرة سُرعان ما تظهر وتختفي، ولكنها ظاهرة مستمرة يتفاوت حجمها من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة. فما هلكت الأمم السابقة ولا تهلك الأمم الحالية واللاحقة إلا بالفساد، فقد أخبرنا القرآن الكريم عن هلاك الأمم السابقة بفسادها ونبأنا بخراب ديار الأمم اللاحقة نتيجة للفساد.

والفساد لا يعتبر بأي حال من الأحوال قضية جديدة، إلا أن زيادة حجمه و اتساع دائرته، وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، يهدد مسيرة التنمية والنمو الاقتصادي، لهذا شهد في السنوات الأخيرة اهتماما متناميا على المستويين الدولي والمحلي، وهو ما ظهر من خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي، وتقارير التنمية الدولية، إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الشأن، وكذا منظمة الشفافية الدولية.

إشكالية الدراسة:

يمكن قياس الفساد الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات، وعلى أساس هذه المؤشرات تبني منظمات ومؤسسات دولية تقاريرها، ويتم من خلالها تصنيف الدول الأكثر فساد والأقل فساد في العالم، حيث أن هناك العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية التي تصدر هذه المؤشرات، غير أن أهمها وأكثرها استخداما على المستوى العالمي مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية.

مما سبق، تتبلور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد ؟ وما هي سبل مكافحته من المنظور الإسلامي ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تعاني الدول العربية عامة من استشراء ظاهرة الفساد الاقتصادي ؟

- ما مدى نجاعة الجهود المبذولة والآليات المستخدمة لمكافحة الفساد الاقتصادي على الصعيد المحلي ؟
- كيف يمكن مكافحة الفساد الاقتصادي من المنظور الإسلامي ؟

فرضيات الدراسة:

ف1: تعاني الدول العربية عامة بما فيها الجزائر من استشراء ظاهرة الفساد الاقتصادي حسب مؤشر مدركات الفساد؛

ف2: رغم كثافة الجهود المبذولة والآليات المستخدمة لمكافحة الفساد الاقتصادي على الصعيد المحلي إلا أن فاعليتها ضعيفة.

ف3: يمكن مكافحة الفساد الاقتصادي من المنظور الإسلامي بإتباع تعاليم الدين الإسلامي في مكافحة ظاهرة الفساد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة:

- بحث وتحليل واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية مع التركيز على حالة الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019)؛
- إبراز أهم الآليات والهيآت المسخرة لمكافحة الفساد الاقتصادي الصعيد المحلي (الجزائر) وتقييم مدى نجاعتها.
- بحث سبل مكافحة ظاهرة الفساد الاقتصادي من المنظور الإسلامي.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات وتحليلها ثم تفسير نتائجها، وذلك من خلال وصف ظاهرة الفساد الاقتصادي، وبحث أسباب استشراءها، وتحليل آثارها على الاقتصاد والمجتمع، وبحث سبل مكافحتها من المنظور الإسلامي، إضافة إلى تحليل واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية مع التركيز على حالة الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد (2003-2019).

1. مدخل مفاهيمي لظاهرة الفساد الاقتصادي:

1.1 مفهوم الفساد الاقتصادي:

الفساد في اللغة العربية ضد الصلاح، وهو مصدر فسد، يفسد، وفسد، فسادا فسودا، وهو فاسد وفسيد، والإستفساد خلاف الإستصلاح، والمفسدة خلاف المصلحة. أما **الفساد اصطلاحا** هو خروج الشيء عن الإعتدال، قليلا كان الخروج أو كثيرا، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة. (فارس، 2016)

وقد جاء لفظ **الفساد في القرآن الكريم** في عدة مواضع وبعدة معاني، منها:الكفر بالله سبحانه وتعالى، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك اعلم بالفاسدين﴾ [يونس: 40]؛ والنفاق، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ و إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون* ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾ [البقرة: 11-12]؛ كما جاء لفظ الفساد دلالة على الظلم والجور والتفريط بالحقوق، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ الذين طغوا في البلاد* فأكثروا فيها الفساد﴾ [الفجر: 11-12]. (فارس، 2016)

وفي المنظور الاقتصادي البحت، يشكل الفساد هدرا للموارد التي تتسم بالندرة، خاصة في البلدان النامية. **وفي المنظور التنموي الأوسع،** يعطل الفساد فرص التراكم الاستثماري المنتج في الأصول البشرية والمادية، ويقوي من قيم وسلوك الربح السريع بدلا من العمل المنتج المحقق للصالح العام. (فاروق، 2011، صفحة 11)

ويتناول مفهوم "**الفساد الاقتصادي**" البعد الاقتصادي للفساد، أي تأثير الفساد على مجالات الاقتصاد المختلفة فهو مرتبط" بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي".

وعليه، تم **تعريف الفساد الاقتصادي** على أنه :" الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، وتهريب الأموال، والفساد الجمركي، والتَّهرب الجمركي". كما تم **تعريف الفساد الاقتصادي** بأنه: " اتخاذ المال

المشبوه وسيلة للضغط والتعاقد بغرض الحصول على منافع مادية وأرباح ملموسة، وهو تزوير الحقائق والوقائع الاقتصادية للغرض ذاته". (وكي، 2018، صفحة 09)

وعليه، يمكن اعتبار الفساد الاقتصادي مظهرا من مظاهر الظلم والجور والتفريط بالحقوق والهدر للموارد.

2.1 مظاهر و أشكال الفساد الاقتصادي:

يأخذ الفساد أشكال ومظاهر متعددة يمكن حصرها في القضايا التالية:

- **الرشوة:** وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب، لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية.
- **المحسوبية:** وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.
- **النصب والاحتيال:** هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزييف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة.
- **التزوير وانتشار ظاهرة التسيب الإداري:** من خلال تقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة للشهادات، بالإضافة إلى الإهمال التام للعمل وعرقلته.
- **غسيل الأموال:** ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع. (محمد، 2016، صفحة 203)
- **تهريب الأموال:** تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسئولين الكبار، من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته والقيام بتحويلها إلى الخارج.
- **الإسراف ونهب المال العام:** هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات.

- **مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية:** من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسئولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقاربهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذا للصفقة. (كريفار و بربري، 2017، صفحة 59)
- **التهرب الضريبي:** يقصد به الممارسات التي يقو بها الخاضعون للضريبة لإخفاء الدخل الخاضع للضريبة، وهذا إما بالغش أو التجنب الضريبي، الأول مثل تخفيض الإيرادات وتضخيم النفقات. أما الثاني مثل الإعانات والهبات. (بوسعيود، 2012، صفحة 22)

3.1 أسباب الفساد الاقتصادي:

هناك مجموعة من الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى بروز ظاهرة الفساد الاقتصادي واستشراءها في مختلف المجتمعات، من أهمها:

- **أسباب اجتماعية:** كانتشار الفقر والجهل، إضافة إلى شيوع ثقافة الفساد في المجتمع، وفقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير والتحجر وعدم قبول التغيير، وزيادة عدد السكان وشح الموارد واستنزافها. (عادل، 2014، صفحة 137)

- **أسباب سياسية:** مثل غياب القدوة السياسية، أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد لانغماسهم أو بعض منهم في قضايا فساد، أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد، بالإضافة إلى تفشي البيروقراطية الحكومية، وضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. (مختار، 2014، صفحة 139)

- **أسباب اقتصادية:** كاتساع تدخل الدولة في الاقتصاد، ولذلك يضطر المستثمرون للجوء إلى الرشاوى بسبب القواعد المتعنتة، والتدخل البيروقراطي من قبل الدولة في أعمالهم، مما يزيد من تكلفة الأعمال بمقدار 20 %، ويضعف الحافز على

الاستثمار، ويعيق النمو الاقتصادي (عليمات، 2014، صفحة 100) ، كما أن الفقر والأجر المتدني والبطالة، وهي من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار بعض مظاهر الفساد كالرشوة، والنصب والاحتيال والغش، وتقديم المصالح الخاصة على المصلحة العامة (مختار، 2014، صفحة 149). و يعد عدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات من أهم العوامل الاقتصادية المساعدة في انتشار الفساد الإداري. (عادل، 2014، صفحة 137)

4.1 آثار الفساد الاقتصادي:

يؤدي الفساد على الصعيد الاقتصادي إلى:

- إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة أو قصيرة الأجل؛
- إهدار موارد الدولة أو سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل؛
- هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها؛
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة؛
- تفاقم وعجز الموازنة، من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب؛
- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد؛
- تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.(محمد، 2016، صفحة 205)

أما من الناحية الاجتماعية، يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية، والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما يؤدي إلى عدم المهنية وفقدان قيمة

العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. (عادل، 2014، صفحة 138)

2. المؤشرات الدولية لقياس الفساد الاقتصادي:

من أشهر المؤشرات الدولية المستخدمة في لقياس ظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي :

1.2 مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية:

تم إصدار هذا المؤشر سنة 1980، وفي سنة 2001 بدأ إدراج المؤشر في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت). و يشتمل هذا المؤشر على 22 متغيرا موزعة على ثلاث مجموعات فرعية؛ للمخاطر السياسية (12 متغيرا و100 نقطة مخاطر) والمخاطر التمويلية (05 متغيرا و50 نقطة مخاطر) والمخاطر الاقتصادية (05 متغيرا و 50 نقطة مخاطر).

و يندرج المؤشر الفرعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي يعنى بقياس الفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية، ويحظى بستة نقاط مخاطر، ويقيس درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار، كما تعكسها العمولات والرشاوى التي ينبغي تقديمها لصناع القرار ليقوم بواجباته الرسمية، وتتراوح قيم المؤشر من" 0"(لتعكس حالة تفش واسع للفساد الإداري)، مما يعني مخاطر مرتفعة للاستثمار، إلى" 06" (لتعكس حالة انعدام للفساد الإداري)، مما يعني مخاطر متدنية للاستثمار. وتبرر مجموعة خدمات المخاطر السياسية إدراج المؤشر الفرعي للفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية بملاحظة أن الفساد داخل النظام السياسي يمثل تهديدا للاستثمار الأجنبي، لأنه يشوه البيئة الاقتصادية والتمويلية، ويؤثر سلبا على كفاءة الدولة وقطاع الأعمال.(علي، 2008، الصفحات 3-4)

3.2 مؤشر مدركات الفساد (CPI Corruption Perceptions Index):

تصدره منظمة الشفافية الدولية التي تأسست سنة 1993، ومقرها برلين، وذلك من سنة 1995. يركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام، ويعرفه "بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة"، على سبيل المثال: قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس المال العام.

وفيما يتعلق بتفسير المؤشر، يلاحظ أنه على الرغم من استخدام المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية، إلا أن القيمة الرقمية تعتبر أهم كثيرا في الدلالة على مستوى الفساد المدرك، وذلك نسبة لاحتمال تغير الترتيب تبعا لتغطية الدول (زيادة أو نقصانا) حسب توفر المعلومات. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر و10 نقاط، حيث تعبر 10 نقاط عن النظافة المتناهية للبلد (انعدام الفساد حسب تعريفه)، أما الصفر درجة تعبر عن الفساد المتفشي بطريقة كبيرة.

وفي ما يتعلق باستخدام النتائج، يلاحظ أن المؤشر هو أصلا لمحة آنية سنويا لآراء رجال أعمال ومحللين، وهو أقل تركيزا على الاتجاهات أو التغيرات بين سنة وأخرى، وإذا ما أجريت مقارنة بسنوات ماضية يجب أن تكون المقارنة فقط بين أرقام نتيجة الدولة وليس بين موقعها في الترتيب. (علي، 2008، الصفحات 5-6)

3.1 المؤشر المركب للحاكمية (مؤشر البنك الدولي):

بدأ تطوير المؤشر المركب للحاكمية بواسطة باحثين من البنك الدولي سنة 1999، وذلك على أساس ستة جوانب للحاكمية تتمثل في: التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون والتحكم في الفساد.

و تتراوح قيمة المؤشر من سالب 2,5 إلى موجب 2,5، بحيث تعني القيم المرتفعة مستوى أعلى من الحاكمية. وفي إطار الحاكمية تم تفسير الفساد على أنه ظاهرة تعكس عدم احترام طرفي عملية الفساد للقوانين التي تحكم سلوك التفاعل بينهما، ومن ثم تنطوي على خلل في الحاكمية. (علي، 2008، الصفحات 7-8)

مما سبق من عرض لهذه المؤشرات الدولية يتضح أن مؤشر مدركات الفساد هو الأبسط فهما والأكثر تعبيرا على مستوى الفساد الاقتصادي المنتشر في دولة ما، إلا أن مصداقية نتائجه تبقى مرتبطة بمصداقية الجهات التي تقوم بجمع البيانات حول الفساد، ومصداقية وصحة هذه البيانات.

3. واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد:

1.3 واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية للفترة (2010-2019):

يعد مؤشر مدركات الفساد من المؤشرات الأكثر شهرة واستخداما في قياس مستويات الفساد على المستوى الدولي، وهو يغطي حاليا (2019) حوالي 180 دولة. ويوضح الجدول التالي تطور مؤشر مدركات الفساد للدول العربية للفترة (2010-2019)، كما يلي:

جدول 01: تطور مؤشر مدركات الفساد للدول العربية للفترة (2010-2019)

البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإمارات العربية المتحدة	6.3	6.8	6.8	6.9	07	07	6.6	7.1	07	7.1
قطر	7.7	7.2	6.8	6.8	6.9	7.1	6.1	6.3	6.2	6.2
الأردن	4.7	4.5	4.8	4.5	4.9	5.3	4.8	4.8	4.9	4.8
سعودية	4.7	4.4	4.4	4.6	4.9	5.2	4.6	4.9	4.9	5.3
عمان	5.3	4.8	4.7	4.7	4.5	4.5	4.5	4.4	5.2	5.2
البحرين	4.9	5.1	5.1	4.8	4.9	5.1	4.3	3.6	3.6	4.2
الكويت	4.5	4.6	4.4	4.3	4.4	4.9	4.1	3.9	4.1	04
تونس	4.3	3.8	4.1	4.1	04	3.8	4.1	4.2	4.3	4.3
المغرب	3.4	3.4	3.7	3.7	3.9	3.6	3.7	04	4.3	4.1
الجزائر	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3	3.5	3.5
مصر	3.1	2.9	3.2	3.2	3.7	3.6	3.4	3.2	3.5	3.5

جيبوتي	3.2	03	/	/	3.4	3.4	03	3.1	3.1	03
لبنان	2.5	2.5	03	2.8	2.7	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8
موريتانيا	2.3	2.4	/	/	03	3.1	2.7	2.8	2.7	2.8
جزر القمر	2.1	2.4	/	/	2.6	2.6	2.4	2.7	2.7	2.5
العراق	1.5	1.8	1.8	1.6	1.6	1.6	1.7	1.8	1.8	02
ليبيا	2.2	02	2.1	1.5	1.8	1.6	1.4	1.7	1.7	1.8
السودان	1.6	1.6	1.3	1.1	1.1	1.2	1.4	1.6	1.6	1.6
اليمن	2.2	2.1	2.3	1.8	1.9	1.8	1.4	1.6	1.4	1.5
سوريا	2.5	2.6	2.6	1.7	02	1.8	1.3	1.4	1.3	1.3
الصومال	1.1	01	0.8	0.8	0.8	0.8	01	0.9	01	0.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات (2010 – 2019)، على الموقع الالكتروني للمنظمة:(http://cpi.transparency.org)، تاريخ الاطلاع: 2020/03/26، على الساعة: 07:29.

يلاحظ من خلال تطور مؤشر مدركات الفساد للدول العربية للفترة (2010–2019) أن أغلبية الدول العربية تحل مراتب سيئة في هذا المؤشر، وهذا على عكس بعض الدول العربية التي استطاعت أن تتحصل على مراتب متقدمة جدًّا في هذا المؤشر مثل الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، وربما يدلّ هذا على الجهد المبذول في هذه الدول لتعزيز الشفافية فيما يتعلق بتسيير المال العام. إلا أنه حسب ما أفاده تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018، فذلك مرتبط بشكل أكبر بفاعلية الإدارة العامة، ومستوى التنمية البشرية، والناتج المحلي الإجمالي، والصحة، والتعليم بهذين البلدين.

وللإشارة، تعتبر الرشوة من أهم مظاهر وتجليات الفساد الاقتصادي في المجتمعات العربية، وتنتشر في العديد من الخدمات والمجالات الهامة، إلا أن أخطر المجالات المحاكم لتعلقها بالحقوق، والمدارس الحكومية لارتباطها بالتربية والتعليم وتكوين أفراد الأمة، ثم المستشفيات لارتباطها بصحة الإنسان، ويعتبر انتشار الرشوة في الكثير من هذه المجالات مؤشر خطير يدل على تفاقم الفساد. (وكي، 2018، الصفحات 54–55)

ولقد كشفت التجربة التاريخية أنه من مسببات الفساد الاقتصادي في الدول العربية تعدد المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، ما يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل (سامية، 2019، صفحة 259).

3.3 واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر للفترة (2003-2019):

يمكن توضيح واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد في الجدول الموالي:

جدول 2: واقع الفساد في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2003 – 2019)

السنة	نقاط المؤشر (10-0)	الترتيب عالميا	عدد الدول بالدراسة
2003	2.6	88	133
2004	2.7	97	146
2005	2.8	97	159
2006	3.1	84	163
2007	3.0	99	180
2008	3.2	92	180
2009	2.8	111	180
2010	2.9	105	178
2011	2.9	112	183
2012	3.4	105	174
2013	3.6	109	177
2014	3.6	100	177
2015	3.6	88	167

2016	3.4	108	176
2017	3.3	112	180
2018	3.5	105	180
2019	3.5	106	180

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات (2010 – 2019)، على الموقع الالكتروني للمنظمة: (http://cpi.transparency.org)، تاريخ الاطلاع: 2020/03/26، على الساعة: 19:28.

حسب تقرير مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حلّت الجزائر في المرتبة 106 دوليا من أصل 180دولة شملها التقرير، والذي يصنفّ الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام. و يتضح من الجدول رقم (02) أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، ويظهر ذلك جليا خلال الفترة بين سنة 2003 وسنة 2005، حيث تحصلت الجزائر على درجة سيئة قدرت ب (2.6) سنة 2003 محتلة المرتبة 88 من أصل 133 دولة. كما يلاحظ أنه منذ سنة 2003، تاريخ نشر أول تقرير عن الفساد في الجزائر، لم تتحصل على مرتبة جيدة على مدى السنوات السبع عشرة الماضية مقارنة مع المتوسط العالمي للمؤشر(4.3 درجة)، ما عدا السنوات 2013 و2014 و2015 والتي تحسن فيها مؤشر الشفافية إلى 3.6 درجة فقط.

ومن الأمور التي تفسر هذا التموقع السيئ في المؤشر هو ما شهدته وتشهده الجزائر في السنوات الأخيرة من قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في تورط مسئولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات من المال العام. فمنذ سنة 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد بدءاً بقضية مجمع الخليفة، لتليها قضية الفساد في قطاع الأشغال العمومية (خاصة قضية الطريق السيار شرق – غرب) وقضية سوناطراك في قطاع المحروقات، إضافة إلى العديد من قضايا نهب المال العام حاليا.

أما من حيث تكلفة الفساد، لا توجد أرقام رسمية حول حجم الفساد وتكاليفه على الاقتصاد المحلي، وتتباين الأرقام في حال صدورها بين الجهات الرقابية والرسمية. وبحسب

رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد فإن نحو 5 أو 6 مليارات دولار كانت حصيلة الفساد في قطاع النفط عام 2014، إذ يشير إلى أن إيرادات البلاد من النفط في تلك السنة بلغت نحو 65 مليار دولار، فيما تم تهريب أموال تصل إلى 5 أو 6 مليارات دولار. ويضيف إلى أن هناك ما يقارب 15 مليار دولار استنزفت البلاد نتيجة الجرائم المنظمة عبر تهريب السلع والبضائع، ومنها تهريب النفط عبر الحدود، بالإضافة إلى التهرب الضريبي وتهريب الأموال. (الرضا، 2017)

4. الهيآت المسخرة لمكافحة الفساد الاقتصادي على الصعيد المحلي (الجزائر):

من أهم الهيئات المخولة لمكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر ما يلي:

1.4 مجلس المحاسبة: من أهم مهامه، مراقبة كل العمليات المالية للدولة ورقابة كل الأموال العمومية مهما يكن الوضع القانوني لمسيري هذه الأموال أو مستفيديها؛

2.4 الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: من أهم مهامها اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد وتكرس مبادئ دولة الحق والقانون، وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات الأموال العمومية؛

3.4 الديوان المركزي لقمع الفساد: من أهم مهامه أنه أداة عملية في مجال مكافحة كل أشكال المساس بالمال العام، وهو هيئة مركزية للضبطية القضائية مكلفة بالبحث وتسجيل المخالفات في إطار قمع الفساد. (كريفار و بربري، 2017، صفحة 62)

وما تجدر الإشارة إليه هو، أن هناك العديد من الهيآت والأنظمة الأخرى المهمة والمخول لها قانونا مكافحة جرائم الفساد في الجزائر، سواء كانت رشوة أو غسيل أموال أو تهرب ضريبي، مثل: المفتشية العامة للمالية، القضاء، البرلمان، الجمارك، الدرك..الخ، إلا انه ينبغي التنويه أيضا لضرورة مشاركة المجتمع المدني في مكافحة هذه الظاهرة والتبليغ

عن كل المعاملات والأعمال التي تندرج ضمن مظاهر وأشكال الفساد الاقتصادي حتى يمكن التقليل من استشراءه.

ونظرا للتقارير الصادرة عن مجلس المحاسبة، وهي الهيئة الرقابية الأولى بالبلد، يلاحظ أنها تعج بقضايا الفساد، وضياع عشرات المليارات من الدولارات من مستحقات الدولة لدى مستثمرين ورجال أعمال وتجار، وتجاوزات بالمليارات في إنفاق الميزانية العامة، وعجز الحكومة عن تحصيل مليارات الدولارات قيمة تهرب ضريبي. ومع هذا التوغل في مستنقع الفساد، وحسب منظمة الشفافية الدولية، يعتقد 69 % من الجزائريين أن جهود الحكومة سيئة في محاربة الفساد، وخاصة أنه في الوقت الذي تهتز فيه البلاد على وقع فضائح فساد مستمرة وضخمة، تكتفي السلطات بمعالجات سطحية وغير حاسمة، من تشكيل لجان تحقيق وتحويل القضايا لقضاة حبالهم طويلة. (السلام، 2017)، وهذا ما يؤكده الترتيب السيئ للجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد، إلا انه حاليا (2020) بدأت تظهر بوادر مكافحة الفساد عمليا لا شكليا.

5. سبل مكافحة الفساد الاقتصادي من المنظور الإسلامي:

يبقى الجذر الأصيل لاستشراء الفساد في الدول العربية هو تزاوج وجهي القوة(السلطة السياسية والثروة) في نظم الحكم الاستبدادية الراهنة (فاروق، 2011، صفحة 11)، كما أن البلدان العربية سعت وراء أنظمة تسمح لها بإتباع الغش والخداع وكل أنواع الفساد لتحقيق أهدافها، وتركت وأهملت النظام الذي يعد في الحقيقة نتاج الظروف التاريخية التي مرت بها هذه البلدان بشكل عام. والأجدى لهذه البلدان أن تطبق المنهج الذي يتلاءم معها من كافة الجوانب، ففي تطبيق هذا المنهج علاج لكل مرض اقتصادي واجتماعي لمشاكل البلدان العربية، ألا وهو المنهج الإسلامي الذي تميز عن المنهج الوضعي في كل قضايا الإنتاج والتنمية.

فالمنهج الإسلامي تميز عن المنهج الوضعي في عدة أمور من أهمها:

- ✓ التزام المنهج الإسلامي بالمبادئ الإسلامية في الإنتاج، والتي تضفي على الإنتاج طابعا أخلاقيا إنسانيا، لأن المنهج الإسلامي لا يقر التقدم المادي فقط؛

- ✓ يهتم المنهج الإسلامي من ناحية التوزيع بالعمل على توفير مستوى معيشي لائق لكل فرد في المجتمع، وهذا قضاء على الظلم الاجتماعي المنتشر في الاقتصاد الوضعي، والذي يعد سببا لكل فساد؛
- ✓ يعد النظام الإسلامي نظاما يحافظ على الكيان الفردي والجماعة، حيث وازن بين طرفي المعادلة دون أن يطغى طرف على آخر، في حين مهد الاقتصاد الحر الطريق لتصرفات الرأسمالية على حساب المصلحة العامة في المجال السياسي والاقتصادي باسم الحرية.

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن المجتمع المسلم لم يعرف استشراء مصطلح الفساد إلا بعد أن ابتعد أفراده عن تطبيق المنهج الإسلامي وتعاليمه الشرعية. ويعد السبب الرئيسي لما حال إليه العالم الإسلامي المعاصر(الفساد) هو الإعراض عن تعاليم وأوامر الله سبحانه وتعالى، لقوله تعالى:﴿ ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى ﴾ [سورة طه: 124]

ولقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يكون تشريعه شاملا لما يقاوم نزعات الفساد، من اعتداء على المال بسرقته أو نهبه أو الغدر به، أو المماطلة في احترام مواعيد الأداء للعمال أو العمل المنظم، وبذلك تدخل التشريع فحرم كل ما يعوق التقدم الاقتصادي أو يؤثر على نشاطه. (محمود، 1994، الصفحات 150-154)

فالاسلام يحرم كل الصور الاخرى للظلم والاستغلال مثل الاحتكار والربا والغش والرشو، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم: « من غشنا فليس منا »، ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ [سورة البقرة: 278-279]، وعن عبد الله بن عمر رضي اله عنه قال: " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والرائش". (خليفة، 2002، الصفحات 278-279)

وقد حارب الإسلام جميع أشكال ومظاهر الفساد عن طريق سبيلين:

الأول: طريق الالتجاء إلى العقيدة لما لها أثر في حسن تهذيب النفوس وإبعادها عن الفساد؛

الثاني: طريق العقوبة لمن لم يردعه ضميره ووجدانه الإنساني الإسلامي عن الابتعاد عن الفساد وكل ما يؤثر على النشاط الاقتصادي. (محمود، 1994، صفحة 154)
وعليه، يعتبر السبيل الأول إستراتيجية وقائية لمنع حدوث الفساد أو التقليل من استشراءه، أما السبيل الثاني يعتبر إستراتيجية عقابية لمنع تكرر حالات الفساد وردع الفاسدين، وهذا بإتباع تعاليم الدين الإسلامي في مكافحة الفساد المحددة و المنصوص عليها في كتاب الله العظيم (القرآن الكريم) وسنة رسوله الكريم (الأحاديث النبوية الشريفة).

خاتمة:

تعد ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة اقتصادية خطرة موجودة في كل الدول العربية، ولكن بدرجات متفاوتة، بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول. و الجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني من استشراء هذه الظاهرة في العديد من المجالات والقطاعات. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة.**

ويرجع استشراء الفساد الاقتصادي في الجزائر لكون المؤسسات التي خولت لها مهمة مكافحة الفساد هي عبارة عن مؤسسات شكلية لا تقوم بدور فعال في هذا المجال، وربما ذلك لعدم منحها الاستقلالية الكافية والسلطات اللازمة للقيام بدورها بكل حرية، وعدم توفر الشروط والضمانات الكفيلة بنجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية للدراسة.**

كما تم التوصل إلى أن مؤشر مدركات الفساد هو الأبسط فهما والأكثر تعبيرا على مستوى الفساد الاقتصادي المنتشر في دولة ما، إلا أن مصداقية نتائجه تبقى مرتبطة بمصداقية الجهات التي تقوم بجمع البيانات حول الفساد، ومصداقية وصحة هذه البيانات. و ترتبط عملية مكافحة الفساد الاقتصادي أو القضاء عليه بالدرجة الأولى بالقضاء على مسبباته الرئيسية، فالدراسة العلمية السليمة لتشخيص مشكلة الفساد الاقتصادي ومسبباته تعتبر الطريق الممهد والصحيح للوصول إلى اقتراحات وتوصيات وحلول لمكافحته.

و من بين الأسباب الرئيسية للفساد الاقتصادي في الدول العربية الافتقار إلى تطبيق التعاليم الإسلامية في العديد من المعاملات المالية والإدارية. أما عن سبل مكافحة الفساد الاقتصادي من المنظور الإسلامي هو تطبيق وتفعيل كل من الإستراتيجية الوقائية؛ المتمثلة في الالتجاء إلى العقيدة لما لها أثر في حسن تهذيب النفوس وإبعادها عن الفساد، أو الإستراتيجية العقابية؛ وتتمثل في العقوبة لمن لم يردعه ضميره ووجدانه الإنساني الإسلامي عن الابتعاد عن الفساد وكل ما يؤثر على النشاط الاقتصادي. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة.**

وحسب ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، يقتضي ذلك ضرورة تطبيق التوصيات التالية:

- ✓ توفير الحوافز التي تدفع الأفراد للابتعاد عن الرشوة والفساد من خلال الترقيات ورفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة، إلى جانب أسلوب العقاب من خلال وضع عقوبة قاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة لكي يكون هناك رادع أمام باقي المفسدين؛

- ✓ التكليف الصحيح من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من حيث الاختصاص والخبرة والنزاهة والمقدرة على تأدية المهام المكلف بها، والابتعاد عن المحسوبية؛

- ✓ على السلطات الرسمية في الجزائر أن تعمل على تفعيل أجهزة ومؤسسات مكافحة الفساد بتوفير كل الظروف الملائمة ومنحها الصلاحيات الكاملة والتمويل اللازم من أجل تمكينها من أداء عملها بكل حرية واستقلالية؛

- ✓ على كل فرد في المجتمع الجزائري أن يكون مسؤولا على مكافحة الفساد والفاسدين سواء كان موظفا في القطاع العام أو الخاص، أو أي شخص من المجتمع

المدني، وذلك بالإبلاغ عن المعاملات الفاسدة والمفسدين، كما على الدولة توفير الحماية والأمان لهؤلاء المبلغين عن جرائم الفساد.

- ✓ غرس ثقافة "الرقابة الذاتية" في نفوس الموظفين، التي تعني استشعار الموظف أن عليه ومعه رقيبا عتيدا من الله تبارك وتعالى.

- ✓ تنظيم وإيجاد لقاءات وندوات ومؤتمرات لدراسة أضرار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد والمجتمع وسبل مكافحته من المنظور الإسلامي، وتطبيق الحكومات لتوصيات وحلول هذه المؤتمرات.

- ✓ الامتثال لتعاليم الدين الإسلامي في مكافحة ظاهرة الفساد الاقتصادية عن طريق تطبيق وتفعيل كل من الإستراتيجية الوقائية و الإستراتيجية العقابية.

قائمة المراجع:

- اليوسف يوسف خليفة، الفساد الاداري والمالي: الاسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية ، 30 (02)، (2002).
- بلقيس عبد الرضا، 2017، الاقتصاد الجزائري ينزف بسبب زيادة قضايا الفساد، تاريخ الاسترداد 29 11, 2019، من مجلة العربي الالكترونية: http://www.alaraby.co.uk/economy/2017/03/31
- بوسعيود سارة، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف: الجزائر، (2012).
- تقارير سنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2003 إلى 2019)، تاريخ الاسترداد: 2020/03/26، من الموقع الالكتروني للمنظمة: (http://cpi.transparency.org)

- خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الاردن، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03: الجزائر، (2014).
- سمر حسين عادل، الفساد الاداري: اسبابه، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته(مع الاشارة الى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الاداري)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات (07)، (2014).
- طه فارس، (2016)، الفساد والافساد في ضوء الكتاب والسنة، تاريخ الاسترداد 27 10, 2020، من شبكة الالوكة الشرعية: http://www.alukah.net
- علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الاداري. سلسلة جسر التنمية (70)، (2008).
- فاروق عبد الخالق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى افساد مصر والمصريين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة: مصر، (2011).
- محمد بن عزوز، الفساد الاداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته –حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية .07 ، (2016).
- محمود ,صلاح الدين فهمي، الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب للنشر، الرياض : السعودية،(1994).
- محمد عثمان مختار,الفاتح، الفساد الاقتصادي واثره على الاداء الاقتصادي في السودان، مجلة امارباك .(13) 05 ، (2014).
- مراد كريفار، و محمد الامين بربري، دور وأهمية تظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالاشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا . 59، (2017).
- مصطفى عبد السلام، (2017)، الجزائر..موعد متجدد مع الفساد، تاريخ الاسترداد 29 11 2019، من مجلة العربي الالكترونية : http://www.alaraby.co.ukcdn.ampproject.org/2017/3/27

- معتوق سامية، الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، 06 (01)، (2019).
- وكي ,الطيب، مساهمة آليات الاقتصاد الاسلامي في معالجة الفساد الاقتصادي، اطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر: باتنة، الجزائر، (2018).